كلمة الأمانة التنفيذية تلقيها
السيدة رُلى مجدلاني
رئيسة مجموعة تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية في الإسكوا
افتتاح الدورة الثالثة عشرة للجنة الطاقة
٢٠-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١

السيدات والسادة ممثلو الدول العربية الأعضاء في لجنة الطاقة بالإسكوا،
السيدات والسادة ممثلو المنظمات الإقليمية والدولية،
السيد زياد السعايده، رئيس الدورة الثانية عشرة للجنة الطاقة، ممثل المملكة الأردنية الهاشمية في اللجنة،
الزملاء والحضور الكريم،
صباح الخير،

يُشرفني أن أرحب بكم لحضور اجتماعات لجنة الطاقة بالإسكوا في دورتها الثالثة عشرة. وأود بهذه المناسبة، أن أتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء اللجنة، وإلى الذين شاركوا في دوراتها السابقة لمساهماتهم القيمة، متمنيةً للأعضاء المستمرين وللأعضاء الجدد، التوفيق في المهام المُناطة باللجنة.

السيدات والسادة،

منذ انعقاد اجتماعات الدورة الثانية عشرة للجنة الطاقة، تتابعت الجهود الوطنية والإقليمية والدولية بشأن تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتوفير حياة كريمة لكافة البشر، عبر تحقيق العدالة الاجتماعية والحوكمة في إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة. ولا شك أن الدور المحوري للهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن "حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة"، وما يرتبط به من أهداف أخرى، كتلك المتعلقة بالفقر، والأمن الغذائي، والموارد المائية، والاستهلاك والإنتاج المستدام، والحد من تغيّر المناخ ونقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة والخضراء، يُشكل الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة.

وقد أكّد إعلان باريس حول تغيُّر المناخ على محورية قطاع الطاقة في تنفيذ الالتزامات الدولية للحد من/والتكيف مع تغير المناخ، وعلى دور الدول المتقدمة في مساعدة البلدان النامية في التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

ولقد أصبح تحول الطاقة اتجاهاً عالمياً لتحقيق التنمية المستدامة والحد من تغير المناخ، وأن الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة من الأدوات الرئيسية في تنفيذ البرامج الوطنية لتنويع مزيج الطاقة اعتماداً على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والتوسع في تدابير كفاءة استخدام الطاقة. الأمر الذي يستلزم سياسات وأدوات مبتكرة والتركيز على البحوث العلمية والابتكار تصب كلها في التعاون الإقليمي والدولي الفعال لتسريع وتيرة التنمية الشاملة دون استثناء أحد.

الحضور الكريم،

في ضوء محورية قطاع الطاقة في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة، يتطلب الحال في المنطقة العربية المصارحة بالتحديات التي يواجهها هذا القطاع وهي عديدة ومتشعبة، أذكر منها:

١. اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان العربية، والتفاوت في قدرة هذه البلدان في الحصول على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة بتكلفة ميسورة. وبالرغم من أن الحصول على الطاقة كاد يصبح شاملاً للجميع في المنطقة، لا تزال خدمات الكهرباء الأساسية، على أهميتها البالغة، غير متوفرة لشريحة واسعة من سكان الريف، ولا سيما في البلدان العربية الأقل نمواً، وقد قُدرت هذه الشريحة بحوالي ٤٥ مليون إنسان في عام ٢٠١٩ واستمرار هذا الانقطاع ستكون له تداعيات كبيرة على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وليس فقط الهدف ٧؛

٢. عدم فعالية إدارة الطلب المتزايد على الطاقة. وعليه، فمن المهم ضمان إمدادات الطاقة الكافية والميسورة التكلفة لتحسين الظروف الحياتية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي؛

٣. اعتماد الدول العربية على الوقود الأحفوري بشكل كبير، سواء كمصدرٍ للدخل بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط والغاز أو كمصدرٍ لإمدادات الطاقة المحلية، مما يعود بكلفة كبيرة على المدى القريب والبعيد، خاصة في ظل تقلب الأسعار العالمية للنفط كما شهدنا في السنوات الأخيرة. واصبح تنويع المزيج الوطني للطاقة هدفاً استراتيجياً متزايد الأهمية في الدول العربية؛

٤. تفاقم النزاعات وعدم الاستقرار في بعض الدول العربية مما أدى إلى زيادة أعداد النازحين من مناطق الصراع إلى الدول المجاورة، وبالتالي زيادة الضغوط على الدول المستضيفة لتوفير خدمات الطاقة لهم، إلى جانب ضعف البنية التحتية للقطاع ونقص في الطاقة يقابله زيادة في الطلب؛

٥. التباين في أسعار الطاقة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الدعم الذي يدفع نحو تسارع تنامي الطلب. ولا بد من تخطيط اقتصادي دقيق ومدروس من أجل إصلاح دعم الطاقة من دون التأثير على قدرة الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل على تحمل عبء ارتفاع أسعار الوقود، وبالتالي قدرتها على الحصول على الطاقة، ومن دون تقويض القدرة التنافسية لقطاع الطاقة؛

٦. قلة الاستفادة من موارد الطاقة المتجددة، رغم أنها متوفرة بكثرة عالمياً وفي المنطقة العربية والتباطؤ في التقدم نحو خفض كثافة الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها وتعزيز آليات التمويل التي تسهل الوصول إليها، والتراخي في إجراءات الإنفاذ، ونقص الأخصائيين المهرة والحاجة الى دعم البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتوطين صناعة التقنيات الملائمة، وتحديث البنية التحتية؛

٧. تفاقم التدهور البيئي، وتزايد البصمة الكربونية، وتلوث الهواء، وهذه العوامل تمثل شواغل صحية خطيرة.

السيدات والسادة،

إدراكاً لأهمية التنسيق والعمل الإقليمي لمواجهة هذه التحديات، تسعى الإسكوا –من خلال برامج عملها- إلى مساندة الدول، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بقطاع الطاقة في سياساتها وبرامجها الوطنية والقطاعية. وفي هذا الصدد، ركّزت الاسكوا خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ على دعم الدول الأعضاء في تحقيق أمن المياه والطاقة والغذاء، واتّخاذ إجراءات رشيدة للتصدي لتغيُّر المناخ من أجل التنمية المستدامة من خلال بناء القدرات الوطنية ونشر المعرفة، وإعداد الدراسات والتقارير الفنية، وتنفيذ المشاريع الممولة من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية مثل صندوق الأمم المتحدة للتنمية والوكالة السويدية للتنمية والبنك الإسلامي. كما قدمت الإسكوا الدعم الفني في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وتعاونت الإسكوا مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومنظمات دولية وإقليمية في تنفيذ أنشطة حول التحول للطاقة المستدامة والصناعات الاستخراجية كمحرك للتنمية المستدامة، والوصل البيني لشبكات الكهربـاء بين البلدان العربية.

الحضور الكريم،

تتميز دورتنا هذه ببحث قضايا مفصلية حول والانتقال إلى أنظمة مستدامة، رفع كفاءة استخدام الطاقة في القطاعين السكني والخدمي، نشر تطبيقات الطاقة المتجدِّدة صغيرة السعة في المناطق الريفية، أنشطة فريق الخبراء في مجال الوقود الأحفوري والصناعات الاستخراجية الى جانب مواضيع اخرى ذات أهمية للبلدان الأعضاء في مجال الطاقة و التعامل مع تغير المناخ. ونتطلع في هذا الصدد إلى آرائكم حول المواضيع التي تودون إدراجها ضمن خطة عمل الإسكوا في الخمس سنوات القادمة.

قبل أن أختم، أود الإشارة إلى اجتماع نهار الثلاثاء ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ للجنتي الطاقة والمياه مجتمعتاً للتباحث حول موضوع تغيير المناخ وما أنجزته الإسكوا في هذا الصدد مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية حيث نتطلع لمشاركتكم الفعالة.

ختاماً، أسمحوا لي أن أرحب بكم مرة أخرى، متمنيةً لكم اجتماعات مثمرة تسهم في إنجاز المزيد من الأنشطة وتؤدي إلى توثيق العلاقة بين الاسكوا ودُولكم الموقرة، وشكراً.